# دور التغيرات العالمية في بروز القوى الإقليمية للشرق الأوسط الموسع

م.د. ظفر عبد مطر*

**الملخص :**

ساهم الوضع العالمي والذي ألقى بظلاله على العالم وعلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص في المجالين السياسي والاقتصادي وتراجع قدرتها في تسوية المنازعات الدولية والإقليمية ، إلى ظهور قوى إقليمية جديدة وطامحة كروسيا والصين والهند واليابان والبرازيل ، وتنامي الأزمات الإستراتيجية في مناطق عدة من العالم وفي منطقة الشرق الأوسط الموسع بشكل خاص ، كما شكل بداية لإعادة رسم شكل النظام العالمي على كافة المستويات السياسية والأكاديمية . وهو الأمر الذي يطرح استفسارا غاية في الأهمية عن مدى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التفرد بالقرار الدولي كما عودتنا في سياستها العالمية ، وعن طبيعة التغيير المتدرج الذي يحدث في بنية النظام العالمي وتركيبته ، واثر ذلك كله في شكل القوى الإقليمية الصاعدة وهل هي في حالة تعاون أم تنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى التقليدية ؟

أن البيئة التي أهلت الولايات المتحدة الأمريكية لأداء دور قيادي دولي فيما سبق ، باتت بفعل الأحداث الحالية على المسرح الإقليمي والدولي قيد التغيير . وأن ظهور القوى الصاعدة الجديدة الساعية لتعزيز اقتصادياتها وتقوية مكانتها الوطنية ، وتحقيق قدر اكبر من المصالح لها ولشعوبها ، وسعيها لإيجاد مساحة لها عبر الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى غيرها من القوى ، يؤكد بما لا يقبل الشك بأن النظام العالمي اليوم لم يعد كما كان سابقا ، بل انه لم يعد متماسكاً ومتجانساً في المصالح والتوجهات . الأمر الذي يدفعنا إلى النظر لخارطة العالم بشكل آخر ، والتساؤل عن ديمومة هذا التغيير ومدى المنافع المتحصلة منه لمنطقة الشرق الأوسط الموسع ؟ .



*قسم الدراسات السياسية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، ww.uomustansiriyah.edu.iq

**Abstract:**

The global situation, which has cast a shadow over the world & the United States of America in particular in the political & economic fields with the decline in its ability to settle international & regional disputes, has led to the emergence of new regional powers such as Russia, China, India, Japan & Brazil, the development of strategic crises in many regions of the world & in the middle east particularly enlarged, as well as a beginning to reshape the global order at all political & academic levels. This raises a very important question about the extent to which the United States of America can be unique in its international policy, as well as in the nature of the gradual change taking place in the structure of the global system, & in the form of emerging regional powers , it is in a competition with the United States & other traditional forces?

The environment that has qualified the United States of America to play an international leadership role in the past has become the result of current events on the regional & international stage under change. The emergence of new powers seeking to strengthen their economies , their national standing, , to achieve greater interests for them & their peoples, & seeking to find space through partnership with the United States of America or even other forces, confirms without doubt that the global system today is no longer as it was before , but it is no longer coherent , homogenous in interests & orientations. Which leads us to look at the map of the world in another way, & the question about the permanence of this change & the extent of the benefits obtained from the region of the enlarged middle east? .

## المقدمة :-

مع محاولة تقويم الإستراتيجية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي أتت بنتائج سلبيّة على سمعة الولايات المتحدة الأمريكية وهيبتها حول العالم ، والتي سبّبت زيادة النقمة عليها وتعريضها لمخاطر فعليّة نتيجة سياسة التمدّد المفرط التي اعتمدها صقور الإدارة الأميركيّة السابقة ، وكان من بين نتائجها السلبية هو ظهور قوى جديدة إقليمية في بعض مناطق العالم المهمة بدأت بمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على مفهوم الهيمنة العالمية ومن هذه المناطق إقليم الشرق الأوسط الموسع والذي كان مسرحا للكثير من التغيرات السياسية ولاقتصادية والاجتماعية . وأدّت هذه السياسات إلى استنزاف القوات الأميركية في العراق خصوصاً ، الذي سبّب أيضاً تحميل الاقتصاد الأميركي أعباء إضافية ، وهو الذي يعاني أصلاً عجزاً ضخماً ومشكلات بنيوية يشكّ الكثير من الاقتصاديين في إمكان تجاوزها، لا بلّ إنّ العديد منهم يتوقّع أن يؤدّي هذان العاملان (أي التمدّد العسكري المفرط والأعباء الاقتصادية المتزايدة)، إلى الضغط باتجاه تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن قمّة الهرم العالمي، وبداية أفول نجمها، مع تصاعد أصوات تنادي باعتماد التعدّدية القطبيّة بدلاً من نظام القطبيّة الأحادية الذي سبّب انتشار العنف والإرهاب حول العالم نتيجة رفض آليات الهيمنة الأميركية التي أقل ما توصف بأنها غير مسؤولة بحقّ شرائح واسعة من سكّان العالم .

ويناقش البحث كل ذلك وفق المحاور الآتية :-

**أولا :- الإطار النظري للتغيير في النظام العالمي .**

**ثانيا :- أبعاد التغييرات العالمية وأهميتها السياسية .**

**ثالثا :- القوى الإقليمية الصاعدة نتيجة التغيير .**

**رابعا :- الخاتمة .**

**مشكلة البحث**:-

تتلخص مشكلة البحث في محاولة معرفة هل أن سبب صعود القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط الموسع مرده إلى التغييرات العالمية في سياسة القوى العظمى ؟ وما هو الدور المطلوب من القوى الإقليمية الصاعدة لحفظ السلم والأمن الدوليين ؟ .

**أهمية البحث** :-

يسعى البحث إلى التأكيد على أهمية الفكرة القائلة بان إعادة رسم خارطة التوازنات العالمية سوف لن يضر حقا بموقع القوى العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية ، بل انه سيعيد توزيع الأدوار وفقا لأهمية كل قوة إقليمية .

**هدف البحث** :-

التعريف بان دور الولايات المتحدة الأمريكية يميل إلى توزيع القوة ، وليس التفرد بها ، مع ضمان المحافظة على المكانة الأولى لها في العالم .

**فرضية البحث** :-

بني البحث على افتراض مفاده :- ( أن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة على مكانتها في العالم ، حتى مع لجوئها إلى توزيع الأدوار ضمن خارطة القوى الإقليمية في منطقة مضطربة مثل الشرق الأوسط الموسع ، وان هذا الأمر يعزز من مكانتها بشكل أو بآخر ) .

**منهجية البحث** :-

تم الاعتماد على المنهج الواقعي وهو الذي يبحث هنا في التغييرات العالمية بشكل متسلسل ، أما المنهج التحليلي الوصفي لدراسة الحالة فهو يبحث في دراسة التفاصيل التي قادت إلى هذه التغييرات وأثرها في النتائج المترتبة على ظهور القوى الصاعدة .

**أولا :- الإطار النظري للتغيير في النظام العالمي .**

أن التغيير سمة أساس من سمات الحياة وأحد مقوماتها الرئيسة التي لا تتبدل ولا تتحول ، والتي عبر عنها الفلاسفة قديما بقولهم (أن كل شرع متغير إلا التغير) ، ولكن التغير الذي طرأ على النظام العالمي المعاصر يتسم بخصائص مثل سرعة حركة التغييرات العالمية ، وعمق تأثيرها على الدول والشعوب ، وإحاطته الشاملة بمختلف جوانب الحياة ،

فمنذ الحرب العالمية الثانية التي فجرت طاقات التقدم العلمي والتكنولوجي لمواجهة احتياجات التدمير وتحقيق النصر، كانت موجات التحول والتغير تتلاحق حتى الوقت الراهن، إذ أن ما حدث خلال هذه الفترة الوجيزة من تاريخ البشرية يفوق كثيرا ما طرأ على العالم من التغير عبر أجيال طويلة وأحقاب عديدة من السنين. (١)

تكشف الدراسات التي تناولت التغير الذي يطرأ على النظام العالمي عن وجود اتجاهين رئيسيين يأخذ أحدهما بمفهوم التغير كظاهرة عمدية أو إرادية ، في حين يركز الآخر على التغير كنشاط تلقائي أو عفوي ، وقد أخذ التقليديون من علماء المدرسة الواقعية بفكرة التغير العمدي الذي يتم بفعل جهود واعية أو إرادية من جانب قوة معينة إنطلاقا من أحد الافتراضات الأساس التي يقوم عليها المذهب الواقعي ، وهو أن الدولة هي الفاعل الرئيس والوحيد في النظام الدولي باعتبارها مركز القوة بجميع مكوناتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، ومن ثم فإنها وحدها القادرة على إحداث التغير في النظام الدولي، وفي هذا الإطار نسب Robert Ciplin في كتابه الحرب والتغير السياسي في السياسة العالمية ١٩٨١ إلى الدول التحولات الرئيسة في التاريخ الدولي بدافع تعزيز مصالحها سواء كانت هذه المصالح تتصل بالأمن أو الأهداف الأيديولوجية أو المغانم الاقتصادية ، كما أكد أن العامل الرئيس لتغيير الأوضاع القائمة وإعادة توزيع القوة في النظام الدولي إنما يرجع إلى اتجاه الدول لتغيير قدراتها بفعل التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية مما يجعل الدولة التي تحققت لها قوة متزايدة القدرة على تحديد ظروف الحرب والسلام ، وعلى نفس النسق ذهب George Modelski إلى القول بوجود قوة معينة تستطيع فرض سيطرتها على النظام الدولي خلال كل فترة من فترات التاريخ ثم تعقبها في ذلك قوة أخرى وهكذا، تأسيسا على ذلك قسم الفترة من سنة ١٥٠٠ حتى الوقت الحاضر إلى أربع دورات ضمنية انعقدت السيطرة على النظام الدولي خلال كل منها لإحدى دول العالم وهي البرتغال من سنة ١٥٠٠ حتى نهاية القرن السادس عشر ثم هولندا طوال القرن السابع عشر فبريطانيا من أوائل القرن الثامن عشر حتى الحروب النابليونية ثم بريطانيا مرة ثانية من سنة ١٨١٥ حتى سنة ١٩٤٥ وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية من سنة ١٩٤٥ حتى الوقت الحاضر .(٢)

حدثت في العالم منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تغيرات كثيرة وجذرية ، منها ما يتعلق بطبيعة القوة السياسية وتوازن القوى الدولية القائمة من خلال التغيير الحاصل في شكل التكتلات والتحالفات القائمة سواء أكانت سياسية، عسكرية، أمنية، اقتصادية ، وصعود بعض القوى وتراجع أخرى ، ومنها ما يتعلق بطبيعة العلاقات الدولية والتوجهات السياسية والجيوسياسية لتلك القوى وأثرها على النظام الدولي، وتعد تلك التغيرات والتحولات التي شكلت هياكل البناء السياسي للسياسة والعلاقات الدولية امتداد طبيعي وحتمي لعقود طويلة من النزاعات السياسية والصراعات الجيوسياسية العابرة للحدود الوطنية والتغيرات المختلفة سواء الداخلية منها أو الخارجية للدول ، وفي نماذج تفكيرها وتوجهاتها السياسية سواء كانت ذات طبيعة وتأثير ناعم أو سياسات صلبة . (٣)

ومن أبرز الأمثلة عن هذه التغييرات :-

١-تراجع النفوذ والهيمنة الأميركية فيما يطلق عليه بنهاية المركزية الأميركية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين .

٢-تغيرات في منظومة الاتحاد الأوروبي وانسحاب بريطانيا من تلك المنظومة الاقتصادية ، فضلا عن تراجع الدور الأوربي على رقعة الشطرنج العالمية سياسيا وعسكريا.

٣-بروز تحالفات دولية جيوسياسية جديدة يغلب عليها الطبيعة الأمنية كالتحالف الدولي ضد الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، أو تحالفات وتكتلات أخرى تحاول تجديد دمائها في مواجهة كل تلك التحولات والمتغيرات في النظام العالمي الجديد، وتبرز هذه التحالفات بشكل واضح على الرقعة الآسيوية بشكل أكبر كما هو حاصل اليوم بين إيران وروسيا على سبيل المثال ، ويمكن أن يضاف إليهم تركيا والصين، وكذلك التحالف الدولي ضد تنظيم القاعدة وداعش.

٤-صعود القوه الروسية ، فقد استطاع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ توليه للسلطة أن يحدث نقلة نوعية في الاقتصاد والسياسة الداخلية، والتي نتج عنها بالضرورة تحسين أوضاع روسيا الخارجية وعادت روسيا تبرز كقوة إقليميه ثم دوليه هامه . (٤)

٥-الأزمة الاقتصادية الكبرى التي ضربت الاقتصاد الأمريكي عام ٢٠٠٨ وأدت إلى سقوط النموذج الرأسمالي الكلاسيكي الذي يحرم تدخل الدولة في الاقتصاد بعد اضطرار الرئيس

الأمريكي أوباما إلى ضخ مئات التريليونات من الدولارات لإنقاذ الدولة الأمريكية من الإفلاس .(٥)

لذا ومن أجل تفسير مستقبل كل تلك المتغيرات الحاصلة في النظام الدولي الراهن ، وخصوصا ما يتعلق منها بقضايا توازن القوى الدولية والتغيير في هياكل البناء السياسي ومنظومة العلاقات والسياسات الدولية وضعت العديد من النظريات ، إن فهم الوضع المستقبلي لطبيعة البيئة الدولية ، يجب أن يبدأ بالاعتراف بان الاضطرابات الحاصلة اليوم في هياكل البناء السياسي وطبيعة العلاقات الدولية بين الدول وان كانت كما اشرنا بأنها ذات طبيعة مؤقتة ما يدل على تحول حتمي للنظام الدولي ناتج عن حدوث تغيرات في البنية الداخلية لكثير من المشاركين الأساسيين فيه، خصوصا تلك الدول التي يمكن أن نطلق عليها بالمتنمرين الجدد على رقعة الشطرنج الدولية .(٦)

ولعل من سمات النظام الدولي التي ساعدت في تقبل التغيير العالمي هي السمات الآتية :- (٧)

١-عدم التزام القوى الكبرى لقواعد النظام الدولي الذي تأسس على مبادئ معاهدة وستفاليا ١٦٤٨، والتي أكدت على احترام سيادة الدول ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

٢-الترابط والتعقيد وتداخل المصالح في سياق من السيولة وسرعة التغيير، فالسمة الرئيسية للعلاقات بين الدول الكبرى في النظام الدولي الراهن هي تداخل المصالح وتشابكها بحيث تضع قيوداً على رغبة أو قدرة الدولة الكبرى في إلحاق خسائر كبيرة بالطرف الآخر دون أن تؤذي نفسها .

٣-عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحمل تكلفة دور القيادة العالمية من دون مشاركة قوى أخرى ، فمع أنها مازالت القوة العسكرية الأولى في العالم دون منازع ، فإن إمكاناتها الاقتصادية تتقلص بشكل نسبي ، وأصبح تحمل الأعباء نمطاً متكرراً في السياسة الأمريكية .



**ثانيا :- أبعاد التغييرات العالمية وأهميتها السياسية .**

يشير مختلف خبراء السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، وأبرزهم ( Bruge W.Henneson) إلى ما كان يبرر قوة الولايات المتحدة الأمريكية قبل التغييرات الحاصلة في النظام العالمي هو وجود مجموعة من المقومات والعناصر التي تدعم التفرد

الأمريكي في القرار الدولي ، وأبرزها استقرارها الداخلي الاقتصادي والسياسي ، و المسؤولية القيادية الدولية ( وقوتها العسكرية وانتشارها ) وهيمنتها على المؤسسات الدولية، وقبولها كوسيط لمختلف أطراف المنازعات الدولية والإقليمية عبر(المساعدات المالية والعسكرية والأمنية) ، ومصالحها المترامية الأطراف .[٨]

لكن هذه المظاهر قد بدأت في التغير تماشيا مع التغير الذي طرأ على النظام العالمي ، والذي بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يتميز من حيث أبعاده بأنه لا يقتصر على جوانب نوعية أو قطاعات جزئية من المجتمع العالمي، ولكنه يتسم بالعمومية والشمول لامتداده إلى مختلف مجالات العلاقات الدولية سواء فيما يتعلق بعدد القوى الفاعلة في النظام الدولي وأنواعها وبنيان العلاقات الدولية والقواعد التي تحكم هذه العلاقات وأنماط التفاعلات التي تنشأ بين مختلف الفاعلين الدوليين، فضلا عن امتداد كل ما أفرزه هذا التغير من المشاكل والقضايا إلى جميع أنحاء العالم ، فقد ترتب على تنوع القضايا والمشاكل التي حفلت بها حقبة الستينات وتكاثر عدد وأنواع الفاعلين الدوليين إلى ظهور أنواع مختلفة من النماذج في دراسة العلاقات الدولية الأمر الذي أدى إلى تفتت وحدة هذا العلم وتفككه إلى عدة مناظير متباينة وزوايا مختلفة واهتمامات متعددة بحيث بدا من الصعب تمييز هذه الفترة من تطور دراسة العلاقات الدولية بسمات أو خصائص معينة أو إدراجها تحت اسم معين ومن ثم جاءت تسميتها بعصر ما بعد السلوكية – post behaviorism كنوع من الاستجابة للطبيعة المتنوعة للدراسة من ناحية وللتغيرات والتحولات التي طرأت على البيئة الدولية والقضايا والتفاعلات التي استجدت على الساحة العالمية ، كما أن التقارب بين الأفراد والجماعات والهيئات في الدول المختلفة نتيجة لتقدم وسائل اتصال وسبل الانتقال أدى إلى وجود تماثل في كثير من القيم والأهداف والمشاركة في الاهتمام بجميع المشاكل والقضايا العابرة للقوميات Transnational بدلا من مجتمع الدول وإحلال مفهوم السياسة العالمية World Politics محل السياسة الدولية كما شاع في السنوات الأخيرة إصطلاح النظام العالمي للدلالة على أن الدول ليست وحدها الأطراف المتفاعلة في هذا النظام ولكن توجد أنواع أخرى من القوى التي تمارس قدرا كبيرا من النفوذ والتأثير في البيئة العالمية ، ولعل من أبرز مظاهر هذا التغير أن دور الدول كقوى فاعلة

ومؤثرة في السياسة العالمية لم يعد دورا مركزيا كما كان عليه الحال في النماذج التاريخية التي عرفها العالم من قبل. (٩)

لا يمكن فهم السياسة اليوم من غير اخذ الحقيقة الآتية في الاعتبار بان "الثابت الوحيد في هذا العالم هو التغير المستمر" وأدراك هذه الحقيقة سيعني بالضرورة إدخال التغيرات العالمية في الحسابات باستمرار، ففترة العصور القديمة والوسطى لا يمكن قياسها على فترة العصر الصناعي وتحولاته الكبرى ، والعصر الصناعي لا يمكن قياسه على ثورة التكنولوجيا والاتصال العالمي وعالم المعرفة، فكل تطور في مجال من هذه المجالات انعكس على قدرات بعض الدول ومكنها من لعب دور مختلف في عالم اليوم وبالتالي أعاد ترتيب حسابات بقية الدول وفضاءآت اشتغالها، فحسابات المصلحة والربح والخسارة باستمرار هي نتيجة الوعي باللاعبين الآخرين وقدراتهم ، وكل خطأ في تقدير الموقف قد يتسبب بخسائر جسيمة في عالم البقاء القديم والمعاصر والسياسة هي مجال الصراع والتدافع وأدواتها معروفة هي :-(١٠)

١. القدرات العقلية للأمم ومستواها المعرفي والتخطيطي والتنظيمي وقدرتها على التأثير الحضاري والإقناع في عالمها الذي تعيشه.

٢. القدرات الاقتصادية وهي بنت الهيكل الاقتصادي المتوازن في القطاعات كافة وخاصة مجال التكنولوجيا ودرجة تطوره وذلك ينعكس على الدولة في درجة قدرتها على مواجهة الضغوط والحفاظ على مصالحها.

٣. القدرات العسكرية والأمنية هي محصلة للقدرات العقلية والبشرية ودرجة التطور الاقتصادي والتقني في المجتمع.

أدت الكثرة العددية الهائلة للدول القضاء على مركزية القرار السياسي كأساس لتوجيه العلاقات الدولية والى انتشار السلطة السياسة العالمية وتوزيعها بين مراكز متعددة ، مما يعني أن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية أو أي فاعل من الفاعلين الدوليين على تغيير النظام العالمي ، أو تحديد مسار العلاقات الدولية أصبحت قدرة محدودة ومقيدة للغاية ، حتى ولو كان هذا الفاعل الدولي هو إحدى القوتين العظميين ، كذلك فإن التأثير والنفوذ التي تمارسه الدولة المعاصرة لم يعد يرتكز على حساب أو تقدير ما حوزتها من القوة والإمكانيات العسكرية ، إذ أن قراراتها المحددة لدورها في البيئة العالمية لم تعد تتشكل وفقا

لأهداف ورغبات السلطة السياسية وحدها بقدر ما هي محصلة لتفاعل القوى والجماعات المختلفة داخل المجتمع القومي، فقد أصبحت القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها البيئة الدولية المتغيرة تستأثر باهتمام جميع أفراد المجتمع لارتباطها ارتباطا وثيقا بالرفاهية العامة والوفاء باحتياجات الجماهير من الخدمات وتوفير السلع الأساسية للمواطنين بحيث لم يعد ثمة ما يسوغ الفصل أو الثنائية التي كانت تقيمها المدرسة الواقعية بين السياسة العليا High Politics والسياسة الدنيا Low Politics التي بمقتضاها تنفرد قضايا الأمن القومي والإستراتيجية العسكرية بالأولية على القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تبقى تابعة لها ومقيدة بمتطلباتها، وقد كان لتعدد المشاكل التي تواجه الدول والتي لا يمكن حلها بواسطة دولة واحدة أثر كبير في تغير بنيان العلاقات الدولية فقد أصبح اعتماد الدولة على القوة العسكرية أقل كثيرا من اعتمادها على الدبلوماسية التي يساندها الاقتصاد القومي والقدرات والإمكانيات الأخرى التي تمثل المصدر الرئيس للقوة في الوقت الحاضر الذي أصبح فيه البقاء يمثل الهدف الحيوي لكل دولة .[١١]

**ثالثا :- القوى الإقليمية العالمية الصاعدة نتيجة التغيير .**

يؤكد التقرير الصادر عن مجلس الأمن القومي (الاستخبارات الأمريكية) في تشرين الثاني (٢٠٠٨) وفي إطار رصده للتوجهات العالمية والدولية ، ونقاشه للتحولات التي تحدث في النظام الدولي حتى عام(٢٠٢٥) إلى عدة تغييرات إستراتيجية ، تزيد من فرص تنامي القوى الصاعدة و الراغبة في العودة لممارسة دور دولي ، يتناسب مع تزايد حجم مصالحها وقدراتها ونواياها كذلك ، وابرز المؤشرات الواردة فيه :- أن النظام الدولي غير مستقر بسبب نزوع الدول لحالة بروز سياسي واقتصادي ، وتحول للقوة المؤثرة في الشأن الدولي من الغرب إلى الشرق ، فالتحولات في مجالات حيوية كالطاقة والصراع على الموارد، وتنامي القوة الاقتصادية المحركة لتفعيل القدرات العسكرية والتي بدورها تفسر جزئيا بظهور وأفول القوى المختلفة حسب (بول كينيدي ٢٠١٠) ، والتغييرات الجيوسياسية ، والصراعات والإرهاب ، والانتشار النووي، كل ذلك سيدفع بالولايات المتحدة الأمريكية لتجد نفسها واحدة من بين عدة لاعبين أو فاعلين على المسرح الدولي ، وبالتالي فالقوى الغربية عليها أن تعي التغيير الداعي إلى مشاركة القوى الصاعدة للمسؤولية والدور في إدارة الشأن الدولي ، فإذا كانت القوى العظمى هي المسؤولة عن صياغة قواعد تحكم النظام المالي

والاقتصادي العالمي ، فإن الاقتصاد العالمي سيكون متعدد مما يعني إعادة توزيع القدرات المالية والاقتصادية بين تلك القوى ، وفي هذا السياق ستكون الصين ، والهند ، واليابان ، وروسيا وتنامي الانخراط الدبلوماسي والاقتصادي لهذه القوى هي ابرز معالم العصر القادم للقوى الصاعدة على المسرح الدولي . (١٢)

برزت القوى الصاعدة بشكل عام في جميع أنحاء العالم بقوة بعد نهاية الحرب الباردة، ويعود هذا إلى عدة أسباب أبرزها ما يلي:-

- إرهاق الموازنة المالية للمعسكرين نتيجة للسباق نحو التسلح وسياستهما في النظام الدولي، جعل القوى الإقليمية تدرك مبكراً أنه لا بد من الاهتمام بالجانب الاقتصادي لتحقيق نقلة نوعية في التنمية بدل الاهتمام بالمتغير العسكري فقط، وينطبق هذا التوصيف على اليابان، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، اندونيسيا ، الهند والصين.
- المساعدات الأمريكية المقدمة لبعض القوى الصاعدة جعلها تحقق قفزات نمو غير متوقعة، مثل الهند إذ تندرج هذه المساعدات ضمن المحاولات الأمريكية لبناء تحالفات في النظام الدولي .
- الاستيعاب الكبير للقوى الآسيوية للتكنولوجيا ومضامين الفكر الليبرالي.
- الانتقال التدريجي لتمركز القوة من الغرب إلى الشرق وزيادة الاهتمام بالبعد الاقتصادي الذي أصبح ورقة رابحة تهيمن على مسار العلاقات الدولية، وهو طرح يؤيده "جوزيف ناي". (١٣)

نشرت مؤسسة "ستانلي" تقريراً على درجة عالية من الأهمية أعدّه الخبير "مايكل شيفر" مدير برنامج الأمن الدولي في مركز الحرب والسلام والإعلام في جامعة نيويورك الأمريكية بعنوان "الولايات المتّحدة الأمريكية والقوى الصاعدة"، ويأتي في سياق العديد من الدراسات والتقارير التي بدأت في الآونة الأخيرة تتناول مسألة انحدار القوّة الأمريكية وموقعها في النظام الدولي كـ "super power"، وصعود عدد آخر من القوى الناهضة على الساحة الدولية، لعلّ أبرزها ما يمكن تسميته بمجموعة الـ "BRICS" التي تضم كل من البرازيل وروسيا والهند و الصين فضلا عن جنوب إفريقيا ، كما أفاد التقرير أنه في آسيا تعتبر كل من الصين، النمور الآسيوية، الهند، تركيا من القوى الصاعدة بينما في القارة الأمريكية تتربع كل من البرازيل، المكسيك، الأرجنتين و التشيلي صدارة القوى الصاعدة، وضمن القارة الإفريقية رُشحت جنوب إفريقيا في حين رشحت مصر كقوة صاعدة لكن بتحفظ . (١٤)

لقد بدت المتغيرات العالمية الكثيرة وكأنها صيرورة سياسية نحو قواعد جديدة للتفاعلات الدولية وفي ذات السياق فإن قوى عديدة على المستوى الإقليمي ، باتت تبحث عن شراكات مع تلك القوى الصاعدة والعائدة كالتوجه المصري نحو روسيا والصين وتعزيز تعاونها الاستراتيجي، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تعد منفردة تماماً ، ومصالحها أصبحت مشتركة مع قوى جديدة إقليمية ودولية ، فروسيا أثبتت مصالحها بقوة في سوريا، وإيران سوّت ملفها النووي وعقوباتها الاقتصادية والدولية ، والحوار الأمريكي – الصيني وأجندته السياسية والاقتصادية مستمر . والعلاقات الأمريكية – الهندية في ترسيم استراتيجي للمصالح ، وسيبقى الصراع على مصادر الطاقة وتشتتها بين مختلف القوى الجديدة والقديمة ، احد ابرز معالم بداية نهاية التفرد الأمريكي في السياسات العالمية .[١٥]

تتميز القوى الصاعدة بالعديد من الخصائص ومنها ما يلي :- [١٦]

١-نسب عالية من النمو الاقتصادي وارتفاع مؤشرات التنمية البشرية ، كما هو الحال في الصين والهند والبرازيل .

٢-التأثير الاقتصادي الإقليمي والعالمي والقدرة على التكيف مع التغيرات العالمية .

٣- الرغبة في مواجهة الهيمنة الأمريكية على صنع القرار السياسي والاقتصادي العالمي ، كما الحال مع مجموعة دول البريكس .

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية كما هو معروف منطقة الشرق الأوسط الموسع ضمن مجالها الحيوي وعلى أساس ذلك اعتمدت الدبلوماسية الأمريكية على ثوابت سياسية إزاء حلفائها تتناقض وشعاراتها الأيديولوجية ، إذ ساندت وبقوة أنظمة الحكم التسلطية المتحالفة معها وانطلاقا من ذلك اعتمدت على ثلاث ركائز أساسية:- [١٧]

الركيزة الأولى منع حيازة أسلحة الدمار الشامل المحرمة دوليا الأمر الذي مهد لها الطريق لمحاصرة دول عديدة مثل العراق وإيران وليبيا وكوريا الشمالية وفرض التدخل في شؤونها الداخلية .

الركيزة الثانية محاربة الإرهاب ، إذ اعتمدت الدبلوماسية الأمريكية موقفين متعارضين الأول تشجيع القوى اليمنية المتطرفة بهدف استخدامها لمكافحة الخصوم الدوليين والتدخل بشؤون الدول المستهدفة والثاني إستراتيجية ضرب الملاذات الآمنة وتدمير الأسلحة المحرمة دوليا

والتي أسفرت عن التدخل في أفغانستان وغزو العراق وما نتج عن ذلك من انهيار الدول المستهدفة وشيوع الإرهاب والجريمة المنظمة .

الركيزة الثالثة سياسة التوتر واستخدام القوة والعقوبات الاقتصادية النابعة من النزعة العسكرية الأمريكية والتي أفضت إلى الكثير من الأزمات الدولية والحروب الإقليمية .

ولعل ما دفع إلى أن تكون التغييرات أكثر وضوحا في منطقة الشرق الأوسط الموسع هو :-

١-إن منطقة الشرق الأوسط الموسع ، والتي اتخذت تسميتها هذه من كونها قابلة للمرونة وتضم أكثر من بلد عبر منطقة جغرافية كبيرة تتغير بتغير المصالح والأهداف ، لها من الخصائص والمميزات التي تؤهلها لدخول دائرة الكتل الإقليمية الأكثر تأثيراً في مسار الأحداث الدولية الرئيسة ، فهي الطريق الرابط بين أكثر من منطقة جغرافية ، وهي المنطقة الأكثر تفردا في تضاريسها وثرواتها والأكثر عمقا في مفاهيمها الحضارية .

٢-إن التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة وما بعدها كان محكوما بطبيعة التفاعلات بين القطبين العظميين ، فضلا عن أن أداء القوى الإقليمية في تلك الفترة كان أكثر فاعلية بحكم هامش المناورة الإستراتيجية التي كانت تتمتع بها على العكس من ذلك بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي ( السابق ) مما أدى إلى انعدام هامش المناورة الإستراتيجية أمام القوى الإقليمية وذلك نتيجة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مجمل تفاعلات الإقليم.

٣-إن العراق كان يشكل إحدى القوى الإقليمية الرئيسة في التوازن الاستراتيجي في المنطقة ، إلا انه بعد احتلاله عام ٢٠٠٣، خرج نهائيا من معادلة التوازن الاستراتيجي ، الأمر الذي أدى بدوره إلى إحداث خلل كبير في التوازن الإقليمي.

٤-إن ادوار القوى الفاعلة من جهة، وفعالية أداء الصيغ التوازنية القائمة على المستوى الإقليمي من جهة أخرى ، مازالت تمثل في معظم جوانبها انعكاس لإرادة القوى الدولية صاحبة المصلحة الحيوية في المنطقة إلى حداً كبير. (١٨)



ترجع سيناريوهات صعود أو هبوط قوة إقليمية في منطقتها إلى مجموعة من العناصر (مقومات ومعوقات) تحدد فرص كل دولة ، تتمثل في قدرة الدولة على تحمل القيادة انطلاقًا من مقومات القوة التي تحوزها (قد تكون جغرافية، أو سياسية، أو عسكرية،

أو اقتصادية)، ودرجة استقرارها السياسي والأمني، ورصيدها القيادي التاريخي ونفوذها الرمزي (الثقافي والديني)، وموقفها من القضايا المحورية في المنطقة ، ومدى القبول الإقليمي بالدور القيادي لكل دولة ، وأخيرًا علاقاتها مع بعض القوى الدولية الصاعدة ، إن القوى الإقليمية في الشرق الأوسط الموسع تخضع لمتغيرات وتحولات ، فهي ليست ثابتة ، فإيران –على سبيل المثال– كانت مجهدة بسبب الحرب مع العراق ، وهي اليوم تعد نفسها قوة إقليمية غير قابلة للمقارنة بجيرانها، وكذلك كانت مصر قوة إقليمية مؤثرة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، لكن توارى دورها وخفت صوتها، والدولة التركية التي انشغلت لعقود عِدَّة في البناء الداخلي قد أطلَّت على الشرق الأوسط الموسع بدرجة عالية من الانفتاح ، وتريد إعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية، ولكن بعضوية الأطلنطي والتحالف مع واشنطن وتوازن العلاقة مع إسرائيل ، وفي حين تبرز السعودية في الفترة الأخيرة كقوة محورية وفاعلة في المنطقة العربية، ويعد الكاتب الصحفي جورج فريدمان (في مقال له نشرته جريدة الشروق المصرية ٨ آذار ٢٠١٥) أن المنافسة المباشرة بين طهران والرياض شكَّلت تهديدًا كبيرًا لأمن واستقرار الإقليم ، مما يستلزم دورًا تركيًّا أكبر في المنطقة ، إذًا لا توجد موازين ثابتة للقوى في منطقة الشرق الأوسط الموسع ، بل هي متغيرة وفقًا لتداخلات مع القوى الكبرى ولارتباط المنطقة بكيانات خارجية ذات تأثير واضح على المنطقة ، فالأقاليم الجغرافية والمناطق الإستراتيجية تقبل التغير من وقت لآخر . [١٩]

## الخاتمـــة :

إن المتتبع لمسار النقاشات السياسية والأكاديمية ، لمسألة التغيرات المستقبلية التي ستطرأ على النظام الدولي كقوى وبنية ، يلمس القاعدة الأساس لذلك النظام والتفاعلات المبنية على تعدد القوى في مساحة صنع القرار الدولي سيتضح له بان الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مجبرة وليست مختارة كما بقية القوى الصاعدة في شراكة هادئة لتجنب نزاع استراتيجي غير مأمول المخاطر، وذلك بتدرج مع كل قوة في إقليمها ومصالحها ثم شراكة دولية في إدارة الشأن الدولي ، أما (بول كيندي ٢٠١٠) فيؤكد أن العصر القادم هو عصر آسيوي وخاصة مع تزايد قوة الصين ، فالديمقراطيات فقدت القدرة على التفكير الاستراتيجي بشأن القوة العالمية وطبيعة المستقبل ، وبالتالي نهاية التاريخ مسألة قيد الشك . أن الغرب لم يعد يملك الحل لكل المعضلات والمشكلات التي تحيط بالعالم ، أن النظام الدولي الحالي بمؤسساته ونظامه المالي له انعكاسات على التوازن السياسي الدولي وتوزيع القوة ، وبالتالي فالهيمنة الأمريكية وما يعتليها من أزمات اقتصادية سيجعلها قيد الانكسار والانهيار. يقول الباحث والسياسي (ألان غريش ٢٠٠٣) أن النظام العالمي سيكون أمريكيا وعسكرياً ، أو متعدد الجهات تلعب فيه أمريكا دوراً هاماً ولكن ليس الدور الوحيد .

وفي المستقبل فإن السيناريو المتوقع والمبني على القوة وتوزعها ، كما هي الطاقة بمصادرها الأصلية أو المتجددة ستعيد رسم معالم السياسات الدولية والنظام الدولي ، وبفعل تنامي القوة الاقتصادية والصناعية إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي مما يدفع باتجاه تفعيل دور المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة لتلعب دور أوسع بين هذه القوى . فالعالم القادم لن يكون مستقراً أكثر من عالم اليوم بل سيكون أكثر تعقيداً بتفاعلاته السياسية والاقتصادية مع بروز قوى جديدة . وان الشرق الأوسط الموسع بقواه الإقليمية الصاعدة مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتركيا أمامهما الكثير من الوقت والجهد لأداء الدور الأمثل كقوى إقليمية مؤثرة .

## الهوامش :-

١. أحمد عباس عبد البديع : أبعاد ومظاهر التغير في عالمنا المعاصر وتأثير ذلك على السياسة الخارجية بصفة عامة ، من مؤتمر سياسة مصر الخارجية : في عالم متغير، ٢٠ آذار، ٢٠١٠ ، ص ٢٠.

2.Paul R Viotti & Mark V. Kauppi International Relations Theories Macmillan Publishing Co U. S. A 1987 OO 58 - 65 3

٣. محمد بن سعيد الفطيسي: باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية رئيس تحرير مجلة السياسي، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، عمان ، الأردن .

٤ . دينا سعد الدين : أوباما والشرق الأوسط .. إعادة تصحيح الدور الأمريكي،آذار ٢٠١٦ ،المكتبة الالكترونية :- http://fekr-online.com

٥ . السيد ياسين : بداية عصر الاضطراب العالمي ، مقال منشور ، جريدة الأهرام ، العدد ٤٧٤٤٢ ، ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٧ ، القاهرة ، مصر .

٦ . محمد بن سعيد الفطيسي : المصدر السابق.

٧ . علي الدين هلال : الشرق الأوسط.. بين التراجع الأمريكي وصعود قوى التغيير في النظام الدولي ، بحث منشور ، مجلة آراء حول الخليج ، المملكة العربية السعودية ، العدد ١٣١ ، ٢٠١٧ ، ب ت .

٨ . صابر رمضان : قراءة في مستقبل النظام الدولي : الولايات المتحدة والقوى الصاعدة : نزاع أم شراكة؟، مقال منشور في مجلة دنيا الوطن ، ٢٠١٥/١٠/٢٠.

٩. أحمد عباس عبد البديع : مصدر سبق ذكره .

١٠. محمد حمزه علوان : الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبولتيك ، مقال منشور ، شبكة النبأ المعلوماتية ، ٢٠١٤ ، المكتبة الالكترونية :- https://annabaa.org .

١١ . أحمد عباس عبد البديع : المصدر السابق .

١٢ . صابر رمضان : مصدر سبق ذكره .

١٣ . أحمد داود أوغلو: العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ، قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٠ ، ص٧٥-٩٦.

١٤ . عبد المنعم سعيد و محمد فايز فرحات : مجموعة العشرين وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد٢٠٧، ٢٠١٠، ص٦٦.

١٥. صابر رمضان : المصدر السابق .

١٦ . جارش عادل : القوى الصاعدة ، دراسة في أبرز المضامين والدلالات ، بحث منشور ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٦، ب ت.

١٧. لطفي حاتم : تغيرات السياسة الدولية ومناهضة الإرهاب ، مقال منشور ، صحيفة الحزب الشيوعي العراقي ، ٢٠١٤ .

١٨ . للمزيد ينظر في :- علي حسين باكير: الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، قطر، مركز الجزيرة للدراسات ،٢٠١٤، ص٣.

١٩ . فراس محمد احمد علي الجحيشي : التوازن الاستراتيجي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٣ ، جامعة النهرين ، العراق ،٢٠١١ .

٢٠ . ينظر في : هينر فورتيج : القوى الإقليمية في الشرق الأوسط ، إعادة التشكيل بعد الثورات العربية ، مراجعة : عمر الحسن ، لندن ، الناشر: بالغراف ماكميلان ، ٢٠١٤ ، ب ت .

## المصادر :-


١-أحمد داود أوغلو، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٠ .

٢-أحمد عباس عبد البديع ، أبعاد ومظاهر التغير في عالمنا المعاصر وتأثير ذلك على السياسة الخارجية بصفة عامة، من مؤتمر سياسة مصر الخارجية: في عالم متغير، ٢٠ آذار، ٢٠١٠.

٣-السيد ياسين ، بداية عصر الاضطراب العالمي ، مقال منشور ، جريدة الأهرام ، العدد ٤٧٤٤٢ ، ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٧ ، القاهرة ، مصر .

٤-جارش عادل : القوى الصاعدة ، دراسة في أبرز المضامين والدلالات ، بحث منشور ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٦ .

٥-دينا سعد الدين، أوباما والشرق الأوسط .. إعادة تصحيح الدور الأمريكي ، آذار ٢٠١٦، المكتبة الالكترونية :- http://fekr-online.com

٦-صابر رمضان ، قراءة في مستقبل النظام الدولي : الولايات المتحدة والقوى الصاعدة : نزاع أم شراكة؟، مجلة دنيا الوطن ، ٢٠١٥/١٠/٢٠.

٧-عبد المنعم سعيد ومحمد فايز فرحات، مجموعة العشرين وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد٢٠٧، ٢٠١٠ .

٨-علي حسين باكير: الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، قطر، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٤،

٩-فراس محمد احمد علي الجحيشي، التوازن الاستراتيجي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٣، جامعة النهرين ، العراق ، ٢٠١١ .

١٠- لطفي حاتم ، تغيرات السياسة الدولية ومناهضة الإرهاب ، مقال منشور ، صحيفة الحزب الشيوعي العراقي ، ٢٠١٤ .

١١- محمد بن سعيد الفطيسي، باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية رئيس تحرير مجلة السياسي، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، عمان ، الأردن .

١٢- محمد حمزه علوان : الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبولتيك ، مقال منشور ، شبكة النبأ المعلوماتية ، ٢٠١٤ ، المكتبة الالكترونية :- https://annabaa.org .

١٣- هينر فورتيج : القوى الإقليمية في الشرق الأوسط ، إعادة التشكيل بعد الثورات العربية ، مراجعة : عمر الحسن ، لندن ، الناشر: بالغراف ماكميلان ، ٢٠١٤ .

14-Mark V. Kauppi International Relations Theories & Paul R Viotti Macmillan Publishing Co U. S. A 1987 .